

دراسة نوعية حول
نظرة عضوات البلديات
إلى التحديات التي تواجه المرأة
في المجتمع الأردني

يصدر عن

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني



بتمويل من الإتحاد الأوروبي



دراسة نوعية حول
نظرة عضوات البلديات
إلى التحديات التي تواجه المرأة في المجتمع الأردني

يصدر عن
مركز الحياة - راصد

المحتويات

الصفحة	العنوان
4	المقدمة
7	التوصيات
7	التوصيات الخاصة بالتشريعات والإطار القانوني:
7	التوصيات الخاصة ببناء القدرات:
8	التوصيات الخاصة بتطوير العلاقة مع الإعلام والمجتمع المدني
8	التوصيات الخاصة بتحسين الثقافة المجتمعية:
8	التوصيات الأخرى:
9	المرأة والعمل البلدي في الأردن - دراسة الواقع والتحديات
9	التحديات التي تواجه مشاركة المرأة وتمكينها السياسي في المجتمع الأردني بشكل عام
11	العوامل التي تساعد على استعداد المرأة للترشح للعمل البلدي
13	هل تفكر المرأة في الترشح لرئاسة البلدية؟
14	تجربة المرأة كعضو بلدي: التحديات
16	دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في دعم عضوات البلديات

المقدمة

تُعتبر البلديات مكوّناً تاريخياً أساسياً للحكم المحلي في الأردن فقد تأسست ستة بلديات منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الدولة الاردنية بإسم (امارة شرق الاردن) فكان اول هذه البلديات بلدية اربد والتي تأسست عام 1881 تليها بلدية السلط عام 1887 ثم بلدية الكرك في العام 1893 ثم بلدية معان في عام 1898 ثم بلدية عمان 1909 ثم بلدية جرش 1910، بلدية مادبا 1912، بلدية الطفيلة 1914، بلدية عجلون 1920، بلدية الرمثا 1927، بلدية الزرقاء 1928 ثم ازدادت اعداد المجالس البلدية من (10) بلديات في عام 1920 الى (86) بلدية في عام 1979 وبدأ التزايد الكبير نتيجة التوسع العمراني حتى وصل في عام 2000 الى (328) بلدية وفي عام 2001 وضمن مشروع دمج البلديات اصبح العدد 99 بلديه لغاية عام 2007 فاصبح عدد البلديات(93) بلدية بعد توسيع حدود امانة عمان وضم (6) بلديات ثم حالياً أصبحت (100) بلدية لغاية تاريخه بعد فصل (6) بلديات عن امانة عمان الكبرى واستحداث بلدية رحمة وقطر.

أما من الناحية التشريعية في العمل البلدي فقد كان الاهتمام في الاردن قديماً بدأ منذ تاسيس الدولة لان البلديات كانت موجودة اصلا ومنذ عام 1881 وتدير كل حاجات المواطنين في محلياتهم حيث كانت تمثل حكومات مصغرة إلى أن صدر قانون شؤون البلديات في آذار 1925 الذي نص على أن يتولى إدارة البلدية مجلس بلدي منتخب، ثم صدر في عام 1938 قانون البلديات رقم(9) لسنة 1938 الذي نص على الخلط بين أسلوب الانتخاب والتعيين في تشكيل المجالس البلدية، وفي عام 1955 صدر قانون البلديات رقم (29) لسنة 1955 وأعطيت البلدية بموجب هذا القانون الشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والإداري ونص على الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر في المجالس البلدية. وصدرت بالإضافة إلى ذلك مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم ادارة العمل البلدي حيث هدفت هذه القوانين والأنظمة بمجملها إلى الارتقاء بالعمل البلدي وبناء القدرات الموسسية للبلديات من النواحي التشريعية والفنية والإدارية والمالية. وامتد العمل بقانون البلديات رقم (29) لسنة 1955 الى العام 2011 حيث صدر قانون البلديات رقم(13) لعام 2011 الذي اجريت بموجبه الانتخابات الاخيرة في اب / 2013 وموخرأ قدمت وزارة الشؤون البلدية مشروع قانون جديد للبلديات مترافق مع مشروع قانون اللامركزية.

ويمكن ادراك اهمية دور البلديات من خلال الصلاحيات المناطة بها والتي يمكن تصنيفها الى العمليات التالية:

• التخطيط والتنظيم

• ترخيص المنشآت والانشطة العامة

• الدور الخدمي

• الدور التنموي

• الدور البيئي

• الرقابة الصحية

• الدور الثقافي والرياضي

• الدور الفني والتراثي

المنهجية

تستخدم هذه الدراسة نهجا نوعيا للبحوث وذلك للخروج بمعلومات سردية ومفصلة تساهم في فهم متعمق لوجهات نظر السيدات عضوات البلدية . بالإضافة إلى تدعيمها ببعض البيانات الكمية من خلال استخدام مجموعات النقاش البؤرية مع العينة المستهدفة من البحث / العينة المبحوثة، وقد شملت مجموعات النقاش البؤرية اناث عضوات في مجالس بلدية من محافظات (عمان، أربد، الطفيلية، عجلون، جرش، المفرق، البلقاء، مادبا، الزرقاء، الكرك، معان) كما شملت العينة الفرعية تنوعا في المستوى التعليمي للسيدات عضوات البلدية (جامعي – غير جامعي)، وكما شملت العينة مختلف الفئات العمرية.

وتعتمد منهجية البحث ومجموعات النقاش البؤرية على جمع البيانات النوعية وشبه الكمية للتعرف على وجهة نظر السيدات عضوات المجالس البلدية وتطلعاتهم فيما يتعلق بأصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والبرلمانيين والخروج بتوصيات لتحسين أداء السيدات عضوات البلديات وتحسين بنية العمل الخاصة بهن في البلديات، وتم إجراء الدراسة / البحث من خلال عدة مراحل وذلك على التفصيل التالي:

- المرحلة الأولى: اعداد منهجية الدراسة ودليل المقابلات البؤرية المركزة وتدريب الباحثين الميدانيين على أسئلة البحث وكيفية إجراء مجموعات النقاش البؤرية.
- المرحلة الثانية: تحديد واختيار العينة المبحوثة في المحافظات المختلفة.
- المرحلة الثالثة: تنفيذ المجموعات البؤرية في المحافظات المختلفة.
- المرحلة الرابعة: تحليل البيانات وكتابة التقرير.

اما فيما يتعلق بلقاءات المجموعات المركزة من أصحاب المصلحة، فقد تم استخدام منهجية البحث النوعي في هذه الدراسة حيث أجرى مركز الحياة هذه اللقاءات لجمع آراء أصحاب المصلحة حول الجوانب المتعلقة بالمرأة والعمل البلدي في الأردن، وتصوير واقع حال المرأة الأردنية في العمل البلدي وإبراز أهم التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال جلسات مجموعات مركزه مع 103 سيدات عضوات لبلديات مختلفة على مستوى المملكة الأردنية، حيث استهدف فريق البحث 40 سيدة من بلديات إقليم الشمال، حيث عقد 4 جلسات مركزه في هذا الإقليم، شملت سيدات من محافظات الشمال الأربعة (إربد، جرش، عجلون، المفرق). وعقد الفرق 3 جلسات في إقليم الجنوب حيث تم استهداف 32 سيدة من بلديات مختلفة لثلاث محافظات وهي (الكرك، الطفيلة، ومعان). وجاء الفريق على استهداف 41 سيدة من عضوات البلديات في إقليم الوسط والذي مثلن أربع محافظات وهي (العاصمة، الزرقاء، البلقاء، ومادبا).

التوصيات

قام فريق البحث ببناء مجموعة من التوصيات بناء على النتائج التي توصل إليها في هذا البحث، والتي ساهمت المشاركات في تقديم بعضها بشكل مباشر أيضا من خلال نقاشات المجموعات المركزة، ويتوجه فريق البحث بهذه التوصيات إلى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية والمؤسسات الحكومية والبرلمان ومختلف أصحاب المصلحة المهتمين.

التوصيات الخاصة بالتشريعات والإطار القانوني:

1. إعطاء استقلالية وصلاحيات أكبر للمجلس البلدي
2. رفع نسبة الكوتا النسائية في المجالس البلدية
3. تفعيل الرقابة المدنية على البلديات
4. أن يشغل منصب رئيس المجلس البلدي من هو حاصل على شهادة البكالوريوس كحد أدنى في جميع البلديات
5. ضرورة تبني الجهات الحكومية وغير الحكومية دعما مباشرا للحملات الانتخابية للسيدات المرشحة للانتخابات البلدية.

التوصيات الخاصة ببناء القدرات:

1. رفع وعي المرأة من خلال الورشات والدورات
2. أن تشترك السيدات بلجان المرأة والاتحادات النسائية
3. رفع قدرات المرأة من خلال المبادلات الثقافية والمعرفية الدولية والمحلية
4. عمل مقابلات دورية بين السيدات المرشحات للعمل البلدي والسيدات العضوات السابقات لتعزيز قدرة المرأة القادمة للعمل البلدي واكتساب الخبرة من أقرانها السيدات.

التوصيات الخاصة بتطوير العلاقة مع الإعلام والمجتمع المدني

1. بناء عمل تشاركي بين البلديات ومؤسسات المجتمع المدني
2. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم البلديات من خلال الدورات والورشات التدريبية.
3. تركيز الإعلام على المترشحات للعمل البلدي.
4. عمل دورات لأعضاء البلدية متعلقة بالإعلام والآليات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.

التوصيات الخاصة بتحسين الثقافة المجتمعية:

1. اتباع الأساليب التربوية السديدة لتخريج أجيال قادره على استيعاب الفكر الديموقراطي والحد من المجتمع الذكوري.
2. عمل دورات للرجال لتوعيتهم بأهمية تفعيل بدور السيدات في المجتمع والعمل العام.
3. تعزيز ثقافة دعم المرأة للمرأة
4. العمل على عدم التمييز بين المرأة والرجل على جميع الأصعدة وخصوصاً في العمل العام والعمل البلدي.

التوصيات الأخرى:

1. يجب أن يكون للنساء مشاريع خاصة لتعزيز وتفعيل دورها المجتمعي
2. إيجاد دعم اقتصادي للمرأة.
3. تنظيم وقت جلسات المجلس وأوقات العمل لتناسب مع المرأة .
4. تفعيل المساواة بين العضوات والأعضاء في المجلس البلدي.

المرأة والعمل البلدي في الأردن - دراسة الواقع والتحديات

التحديات التي تواجه مشاركة المرأة وتمكينها السياسي في المجتمع الأردني بشكل عام

إن وجود المرأة في مواقع قيادية مثل أن تكون عضواً بلدياً قد يطلعها على العديد من التحديات التي تلمسها من خلال التواصل مع العديد من النساء وأعضاء المجتمع بشكل عام، كما أنها تلمس هذه التحديات بنفسها بصفة موقعها كعضو في البلدية، وفي هذا المجال توجه الباحث إلى المشاركات في المجموعات المركزة حول رأيهن الشخصي لأهم التحديات التي تواجه المرأة الأردنية والتي قد تقف عائقاً أمام مشاركتها السياسية وتمكينها في المجتمع، وتوليها مواقع قيادية كأن تكون عضواً في البلدية.

التحديات الاجتماعية

حيث أورد 53% من السيدات أن التحديات الاجتماعية هي أكثر ما يثقل كاهل المرأة، وقد أوردت المشاركات العديد من الأمثلة على التحديات الاجتماعية أهمها ما يتعلق بعدم تقبل المجتمع للمشاركة السياسية للمرأة، وعدم تقبل الرجال من الأسرة لتواجد المرأة في ساحة العمل العام، كما أوردت بعض المشاركات أن العادات والتقاليد وثقافة العيب قد تحد من دور المرأة وكفاءتها، إضافة إلى اعتقاد بعضهن بأن المعتقدات الدينية والتي تقوم على أن صوت المرأة عورة ولا يجب خروجها من البيت قد تشكل أيضاً تحد كبير حيث أن هذه المعتقدات تمنع مشاركتها في النقاش العام، وقالت إحدى المشاركات "عند خوضي الانتخابات البلدية واجهت تحدياً بكون مجتمعي قروي إلى جانب أنني ملتزمة (دينيًا)، حيث واجهت انتقاداً من الناس وتشجيع على عدم ترشيحي والمشاركة في العمل العام وصنع القرار". وقد أشار البعض الآخر بأن انشغال المرأة بالأدوار الاجتماعية التي تقع على عاتقها والتي يفرضها المجتمع عليها مثل العناية بالأسرة والأبناء يجعل من ممارسة العمل العام والسياسي تحدياً كبيراً، وهنا تطرقت بعض المشاركات إلى أن المرأة تعاني أيضاً من التمييز الجندي في المجتمع وحتى داخل بعض الهيئات والمواقع السياسية وذلك بسبب النظرة الاجتماعية لها بأنها لا تساوي الرجل في كفاءة العمل وتوفير الوقت اللازم على حساب الالتزامات العائلية، مما يعيق أيضاً توليها مناصباً قيادية أو تمكينها من لعب دور محوري في المشاركة العامة.

وفيما يتعلق بانضمام المرأة للأحزاب كجزء من تمكينها السياسي ومشاركتها في العمل العام، أشارت بعض المشاركات إلى أن بعض المجتمعات تنبذ المرأة الحزبية والذي بدوره يؤدي إلى ضعف إقبال المرأة على الانضمام للأحزاب السياسية وخاصة على المستوى المحلي.

التحديات الاقتصادية

اما التحدي الثاني الذي أوردته 48% من السيدات عضوات المجالس البلدية من المداخلات فتعلق بالتحدي الاقتصادي خاصة للسيدات في المناطق الريفية، حيث أشارت السيدات الى أن عدم توفر استقلال مالي للمرأة والاعتماد المباشر للعديد من السيدات على الرجل في توفير المال لها يخلق نوعاً من العوائق أمامها ويجعلها تخضع لارادة الرجل الذي بسبب الموروثات الاجتماعية كما اسلفنا في التحدي الأول لا يرى أهمية لمشاركتها، وقالت إحدى المشاركات: " أن المرأة تظهر بصورة أفضل دائماً بمقدار اعتمادها على نفسها، وبمقدار استقلالها المالي ايضاً" وذلك إشارةً منها الى أهمية الاستقلال المالي للمرأة لتسير بخطى أكثر ثقة، كما اشارت المشاركات الى ان سوء الأوضاع الاقتصادية عموماً في الاردن ينعكس بشكل اكبر على المرأة، حيث يؤثر على ترتيب أولويات المرأة ويزيد من حس المسؤولية لديها تجاه بيتها وأسرتها ويقلل من فرص انفتاحها وتسخير بعض من الوقت لإيجاد مساحة لها في العمل العام. وقد أوردت المشاركات بعض الأمثلة على العوائق الاقتصادية أهمها عدم وجود او ضعف الموارد المادية للحملات الانتخابية للمرشحين سواء في الانتخابات البلدية والبرلمانية والتي تقف عائقاً أمام ترشيح المرأة لنفسها، وهنا ربطت بعض المشاركات ايضاً التحديات الاجتماعية بالتحديات الاقتصادية حيث ان النظرة الاجتماعية للمرأة أيضاً تساهم في ضعف الدعم الاقتصادي لها من عائلتها او مجتمعها لخوض الانتخابات والذي احياناً يتمتع به الرجل.

ضعف الوعي القانوني والحقوق للمرأة

أما التحدي الثالث الذي أوردته 43% من المداخلات فتعلق بضعف الوعي القانوني والحقوق للمرأة سواء بالتشريعات المحلية أو الدولية، والذي قد يقف عائقاً أمام نيلها لحقوقها السياسية وحقها في المشاركة العامة ومطالبتها بحقوقها الأخرى، كما كما قد يقف أمام خوضها للانتخابات البرلمانية والبلدية. ورأت المشاركات في هذا المجال أن على المرأة الأردنية العمل على تطوير كفاءتها ومعرفتها بالقوانين والأنظمة التي تحكم العمل العام وحقها في المشاركة السياسية وتولي المناصب القيادية.

العوامل التي تساعد على استعداد المرأة للترشح للعمل البلدي

بحثت الدراسة في العوامل التي تساعد على استعداد المرأة للترشح للعمل البلدي من خلال تجربة المشاركات للترشح لعضوية البلدية، وقد أوردت المشاركات بعض العوامل بالتحديد والتي يرين فيها تحد ومحفز في أن معا لترشح المرأة، علما بأنه وبشكل عام اشارت المشاركات الى ان المرأة تواجه في ترشحها ذات التحديات التي تواجه مشاركة المرأة وتمكينها السياسي في المجتمع الأردني بشكل كما تناول الباب الأول في هذه الدراسة.

اولا: الكوتا: هل هي الحل الوحيد لوصول المرأة لعضوية البلدية؟

أكدت 83% من السيدات عضوات المجالس البلدية على أهمية الكوتا لوصول السيدات الى المجالس البلدية، وباعتقادهن ان استبعاد نظام الكوتا من الانتخابات سيققل من فرص تمثيل المرأة في المجالس البلدية وسيشكل تحد كبير أمام المرأة الأردنية لتمثيل نفسها في المجالس البلدية، حيث قالت إحدى المشاركات "لا يمكن للمرأة لتمثيل نفسها في المجلس البلدي إلا في ظل نظام الكوتا".

بينما اشارت 17% من السيدات عضوات المجالس البلدية لى انهن يملكن المقدرة للوصول الى المجالس البلدية بغياب الكوتا، حيث ترى بعض المشاركات ان فوز المرأة من خلال الكوتا في التجربة الأولى يعزز من فرصها في الفوز في المرة الثانية بدون كوتا، خصوصاً اذا قامت المرأة بدور فعال في فترة عضويتها مما يعزز ثقة الناس بها ويدعمها في حال أرادت الترشح لمرات لاحقة، وفي هذا المجال أكدت إحدى المشاركات "أنها قادرة على الترشح بغياب الكوتا وذلك لدعم العشيرة لها"، وقالت اخرى "أن الثقة التي بنتها خلال عملها في المجلس السابق عزز فرصها في الفوز بغياب نظام الكوتا النسائية".

ثانيا: نظام العشيرة هل هو معيق ام محفز

رأت 54% من السيدات ان الدور الأكبر في وصول المرأة الى المجلس البلدي يكمن في دعم الأهل والعشيرة لها، حيث اكدت بعض المشاركات على أهمية دور عشائرن في وصولهن للمجلس، واوردت إحدى المشاركات أن "أهم خطوة قمت بها هي أقناع عشيرتي بأهمية وجودي في المجلس مما حفز دعم العشيرة لي بشكل كبير". وفي الجانب الاخر تناولت بعض المشاركات ان العشيرة تشكل تحديا للمرأة، حيث ان العشيرة لها دور كبير في تحديد مرشحها والتي بدورها تفضل اختيار الرجال على النساء لهذه المناصب.

ثالثاً: الاستقلال المالي والريادة التحدي والمحفز!

اشارت المشاركات الى ان التحدي الاقتصادي يشكل حاجزاً أمامهن في التقدم والترشح لعضوية المجلس البلدي، حيث ان الترشح يحتاج الى حملة انتخابية ذات موازنة كبيرة، وقد بينت 85% المشاركات أن الاستقلال المالي هو أهم داعم للمرأة، حيث ترى السيدات عضوات البلديات أن للاستقلال المالي دور كبير في دعم الحملة الانتخابية للمرأة دون احتياجها لدعم من الأهل أو الزوج، مما يعزز ثقة المرأة بنفسها، حيث قالت إحدى المشاركات أن "مشروعي الاقتصادي الخاص كان إحدى دعائم وصولي للمجلس البلدي، فكان مشروعي هو الممول الرئيس لحمليتي الانتخابية".

رابعاً: قانون البلديات والانتخاب

ترى 27% من السيدات عضوات البلديات ان التحدي القانوني هو العقبة الأكبر التي تواجه السيدات المترشحات لخوض الانتخابات البلدية، حيث يرين أن القوانين المتعلقة بالبلديات والانتخابات البلدية تضيق من مساحة المشاركة النسائية بالمجالس البلدية، وظهر ذلك جلياً بعد الرفض المتكرر للمطالب النسائية بتعديل المادة المتعلقة بالكويتا ورفع نسبة الكوتا النسائية التي تشكل في الوقت الحاضر 25% من المجلس البلدي، وتطرقت السيدات الى ذكر قانون البلديات الجديد وعدم استيعابهن له وللتداخلات التي خلقها وخاصة علاقة المجالس البلدية مع مجالس المحافظات التي تم سيتم تشكيلها وفقاً للقانون الجديد، ومن ناحية اخرى وفي نفس هذا الاطار اشارت السيدات الى ان ضعف الناخبات بالقانون يشكل تحد خسارتهن للكثير من اصوات الناخبات.

هل تفكر المرأة في الترشح لرئاسة البلدية؟

رئيس البلدية هو المسؤول الأول في البلدية وقد اعتاد المواطنون على تنصيب الرجل في هذا المنصب، هل تفكر السيدات العضوات بخوض تجربة أن تكون هي المسؤول الأول في المجلس البلدي ام ترى ان العضوية تكفيها؟

أشارت 13% فقط من المشاركات أمهن قدرات للوصول الى منصب رئيس البلدية مقارنة 45% من السيدات يفكرن أبدأ في الترشح لهذا المنصب، حيث اشارت المجموعة الاولى الى انهن يفكرن بجدية للترشح لرئاسة المجلس في الانتخابات القادمة، وقد أكدت سيدتان منهن أن "هناك مطالب شعبية على المستوى المحلي تريد منهن الترشح لرئاسة المجلس البلدي ووعود بالدعم الكامل لهن".

اما المجموعة الثانية فعزت عدم تفكيرهن أبدأ في الترشح لهذا المنصب الى الحكم المسبق بالفشل في الوصول الى رئاسة البلدية بسبب نظرة المجتمع الذكورية، بينما ركز الجانب الاكثر من السيدات على ان على الرئيس تولي لعديد من المهام التي لا يستطعن القيام بها كسيدات خصوصاً خارج العاصمة وفي المناطق البعيدة عن مراكز المدن مثل تولي بعض الأدوار الاجتماعية (الصلحات والجاهات)، اضافة الى ان هذه الادوار تحتاج الى جهد ووقت طويلين مما يؤدي الى اخلالهن بواجباتهن العائلية. وضربت احدي المشاركات مثلاً يوضح موقفها من عدم التفكير بجدية لترشح بقولها " لا يمكن لي أن أشغل منصب نائب رئيس البلدية لما يحمله هذا المنصب من أعمال وأعباء، فكيف تريدونني أن أكون رئيس للبلدية، ذلك أمر مستحيل".

تجربة المرأة كعضو بلدي: التحديات

التحديات التي تواجه العمل البلدي ودور السيدات الأعضاء بشكل عام اشارت من المشاركات الى مجموعة من التحديات التي تواجه العمل البلدي ودور السيدات الأعضاء بشكل عام، حيث اشارت 95% من السيدات المشاركات الى ان التحدي الأكبر الذي يواجه العمل البلدي وتفعيل دور السيدات في تطوير العمل البلدي هو التحدي الاقتصادي، وتركزت مداخلاتهم على المديونية التي تعاني منها البلديات، بالإضافة إلى ضعف التمويل المخصص للبلديات، حيث بعض موازنات البلديات ضعيفة جداً ولا تغطي حتى رواتب الموظفين فيها. بينما اشارت 54% من السيدات عضوات البلديات الى أن القوانين تحد من صلاحيات البلديات وتحد من الاستقلال الاداري للبلدية، وهذا يؤثر بدوره على العمل العام للبلديات، كما اشارت 64% من السيدات عضوات المجالس البلدية أن الوساطة والمحسوبية والعلاقات الضيقة تسيطر على العمل البلدي وهي تشكل تحد كبير، وأشارت 19% من مداخلات السيدات الى ضعف الكفاءات اللازمة للنهوض بالعمل البلدي، بينما اشارت 35% المداخلات الى أن اللجوء السوري أثر على العمل البلدي وأداء البلدية في السنوات الأخيرة، والذي بدوره زاد الأعباء على بعض البلديات التي تكاثرت فيها أعداد اللاجئين السوريين.

التحديات التي تواجه دور السيدات الأعضاء بشكل خاص

اما حول التحديات التي تلمسها المشاركات اثناء خدمتهن كعضوات للبلدية والتي تؤثر على دور المرأة كعضو بلدي بشكل خاص فتحدثت 62% من المشاركات عن عدم مراعاة العمل البلدي للاحتياجات الجندرية للسيدات ومن أهم الامثلة على ذلك هو بعد المناطق التي تغطيها البلدية وبعد بيوت الاعضاء عن المقر وعدم توفر خدمات التوصيل أو وجود وسائل نقل خاصة بالبلدية مما يشكل عائق وتحدياً لهن لمتابعة اعمالهن اليومية كعضوات وخاصة مع تزامن واجباتهن الاجتماعية ونظرة المجتمع الذكورية وتمتع الرجال بنسبة اكبر في حرية التنقل ووجود الوسائل المساعدة مثل السيارة الخاصة.

اما التحدي الثاني فهو التمييز الجندري الذي تشعره السيدة عضو البلدية اثناء قيامها بعملها، ويأخذ هذا التمييز جانبيين الاول التمييز الملموس من رئيس البلدية تجاه السيدات العضوات (54% من المداخلات) واعتبار انهن "كمالة عدد" كما اشارت احدى المشاركات، او التمييز الذي يشهدهن من المواطن والذي لا يثق احيانا بعملهن ويتجه بمطالبه وشكاويه الى عضو البلدية الرجل وخاصة ان بعضها يحتاج تدخل سريع او مفاجئ وفي اوقات متأخرة. وأشارت 35% من المداخلات أن بعض المجالس البلدية تعاني من تشكيل "تحالفات جندرية" كما أطلقت عليها بعض المشاركات، حيث ان المجلس يصبح مشكلاً من تحالف

نسائي وآخر رجالي، بينما تحدثت 32% من المداخلات عن ضعف دعم المرأة المواطنة للمرأة عضو البلدية مما يعزز من نفوذ الرجال الأعضاء في المجلس البلدي.

كما تحدثت 27% من مداخلات المشاركات عن ضعف المحتوى القانوني والفهم الكامل لدور العضو البلدي لدى بعضهن مما يؤثر أيضا على معرفة صلاحياتهن وبالتالي يؤثر على دورهن واسماع صوتهن في نقاشات وقرارات المجلس البلدي.

دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في دعم عضوات البلديات

أما بالنسبة لدور منظمات المجتمع المدني والإعلام في دعم عضوات البلديات فتتولى السيدات العضوات أهمية كبرى لمنظمات المجتمع المدني على صعيد بناء قدرات السيدات العضوات، وتوعية المرأة الأردنية بأهمية المشاركة السياسية ودعمها للمرأة كمرشح للبلدية، وقد عملت المؤسسات والمنظمات على تعزيز ثقة المرأة بنفسها وبيان أهمية المشاركة السياسية لها وذلك انعكس إيجاباً على المرأة الأردنية وقد عرفت السيدات العديد من الأمثلة على نساء انطلقوا للساحة السياسية والعمل العام بعد عدد من الدورات التي قامت بها بعض المؤسسات المعنية بالمرأة والعمل السياسي.

كما وأشادت السيدات العضوات بدور مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل السيدات المرشحات للمجالس البلدية، وتقديم العديد من المساعدات المعرفية لهن وذلك أدى الى وصول عدد منهن الى المجالس البلدية، كما وأكد عدد من السيدات على المعرفة الحقوقية التي قُدمت لهن من مؤسسات المجتمع المدني وعلى تعريفهم على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وحقوق الانسان.

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

مركز الحياة هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية، ومستقلة، وغير حكومية، وغير ربحية، أنشأت في عام ٢٠٠٦ بجهود مجموعة من الشباب النشطاء المدنيين الأردنيين. يهدف مركز الحياة إلى تعزيز الديمقراطية والمشاركة العامة في الأردن، في إطار مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويقوم المركز بذلك من خلال رفع مستوى الوعي العام حول القيم المدنية؛ كالعدالة والمساواة والحرية والمشاركة.



بتمويل من الإتحاد الأوروبي



للمزيد من المعلومات يرجى زيارة صفحتنا على الفيس بوك

<https://www.facebook.com/Women.P>

أو عبر البريد الإلكتروني info@hayatcenter.org

www.hayatcenter.org مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

Tel: +962 6 5377 330

Fax: +962 6 5377 230